Journal Of Economics and Management | VOLUME: 10/ N°: 01(2026), PP 441-458
P-ISSN: 2572-0090E-ISSN: 2710-799X

Determinants of Monetary Stability in Algeria: An Econometric Study

Lachi Oualid [1*]
University of Adrar / Algeria / Laboratory of Algerian-African economic integration
oua.lachi@univ-adrar.edu.dz
ORCID: 0000-0003-0135-4225

Bechir Sabiha[2]
University of Adrar / Algeria / Centre de Recherche en Technologies Agro-Alimentaires
sabiha.bechir@crtaa.univ-bejaia.dz
ORCID: 0000-0003-4278-9129

Received: 18/05/2026, Accepted: 07/06/2026, Published: 10/06/2026

Abstract :

This study aims to study the impact of the determinants of monetary stability on the stability coefficient of the internal value of the Algerian dinar, using the ARDL model during the period 1990-2025. We concluded that in the short term, all the variables used in the study affect the monetary stability factor, according to economic theory, they are real GDP rates; real interest rates, money supply, bank loans and the Algerian dinar exchange rate against the dollar, but in the long term of estimation, the most important result we have reached is that despite the rise in real gross domestic product rates during the study period, this contributes to raising inflationary pressures and the monetary stability factor, and this is the opposite of what was stated. In economic theory, this is the result of the weakness of real, productive sources of income for the national economy, such as agriculture, industry,… etc., which is still considered a rentier economy in light of the continuous increase in the size of the monetary mass in the economy. .

Keywords :determinants of monetary stability, monetary stability coefficient, Algeria, ARDL model.

JEL Classification Codes: Q54 ;E61 ;Q48 ;C10

* المؤلف المرسل.

محددات الاستقرار النقدي في الجزائر: دراسة قياسية

العشي وليد[1]، بشير صبيحة[2]

تاريخ الاستلام: 2026/05/18 تاريخ القبول: 2026/06/07 تاريخ النشر: 2026/06/10

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر محددات الاستقرار النقدي على معامل استقرار الدينار الجزائري، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ال ARDL خلال الفترة 1990-2025، وتوصلنا إلى أنه في الأجل القصير كل المحددات المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في معدلات الناتج الداخلي الخام الحقيقية، أسعار الفائدة الحقيقية، الكتلة النقدية والقروض البنكية وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي وأسعار البترول تؤثر وفق النظرية الاقتصادية على معامل الاستقرار النقدي، لكن في الأجل الطويل من التقدير أهم نتيجة توصلنا إليها هي أنه بالرغم من ارتفاع معدلات الناتج الداخلي الخام الحقيقية خلال فترة الدراسة إلا أن ذلك يساهم في الرفع من الضغوط التضخمية ومعامل الاستقرار النقدي، وهذا عكس ماورد في النظرية الاقتصادية، ذلك نتيجة ضعف مصادر دخل حقيقية إنتاجية للاقتصاد الوطني كالزراعة والصناعة ...الخ الذي مازال يعتبر اقتصاد ريعي في ظل ارتفاع مستمر لحجم الكتلة النقدية في الاقتصاد.

كلمات مفتاحية: محددات الاستقرار النقدي، معامل الاستقرار النقدي، الجزائر، نموذج الـARDL.

تصنيفات JEL: C10; Q48; E61; Q54

مقدمة:

يعد الاستقرار النقدي من أهم أهداف السياسة الاقتصادية في كل دول العالم، ذلك لما له من أثر إيجابي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ما لها من واقع ايجابي على مختلف المتغيرات الكلية الاقتصادية، حيث تهتم البنوك المركزية من خلال أدوات سياستها النقدية بتحقيق استقرار في قيمة النقد المحلي داخليا عند الحفاظ على ثبات مستويات التضخم وخارجيا عند الحفاظ على قيمة العملة المحلية مقابل العملات الخارجية.

حتى يتم تحقيق الاستقرار النقدي لابد من التحكم في محدداته والمتمثلة عموما في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية، وحجم الائتمان المصرفي، حجم الكتلة النقدية، معدلات الفائدة الحقيقية، سعر الصرف بالإضافة إلى محددات أخرى تختلف من دولة إلى أخرى حسب خصوصية كل اقتصاد.

مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر كان هدف تحقيق الاستقرار النقدي ثابتا لما له من أهمية في النشاط الاقتصادي، حيث كانت السياسة النقدية في الجزائر تسعى دائما إلى الحفاظ على استقرار قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا، وبالتالي من خلال هذه الورقة البحثية نسعى إلى دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات الكلية على الاستقرار النقدي التي تعتبر في نفس الوقت محددات له، وذلك خلال فترة 1990-2025

حيث خلال هذه الفترة عرفت الجزائر العديد من الوضعيات التوازنية المالية والنقدية ومرت بالعديد من الظروف الاقتصادية والسياسة إلا أن هدف تحقيق الاستقرار النقدي للدينار الجزائري لم يتغير.

1.1إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق نطرح السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تأثير محددات الاستقرار النقدي على معامل استقرار الدينار الجزائري خلال فترة 1990-2025؟

2.1 فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية السابقة نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

-يوجد أثر ايجابي ومعنوي لمحددات الاستقرار النقدي على معامل استقرار الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2025.

-يوجد أثر سلبي ومعنوي لمحددات الاستقرار النقدي على معامل استقرار الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2025.

-يوجد اختلاف في تأثير محددات الاستقرار النقدي على معامل استقرار الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2025. في الأجل القصير والطويل.

3.1 أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة في ظل الاهتمام المتزايد للدولة الجزائرية على غرار دول العالم بموضوع الاستقرار النقدي للعملة الوطنية التي تعكس فعالية البنك المركزي في إدارة سياسته النقدية، بالإضافة إلى معرفة مدى استجابة معامل استقرار الدينار الجزائري للتغيرات في محدداته المتمثلة في مجموعة من أهم المتغيرات الكلية الاقتصادية، ذلك ما يمكننا من معرفة أهم المتغيرات الكلية التي تؤثر على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة 1990-2025، وهي فترة مرت الجزائر فيها بالعديد من الظروف القاسية اقتصاديا واجتماعيا مقابل ظروف اخرى ميسورة الحال، وفي بداية فترة الدراسة دخلت الجزائر في نظام اقتصادي جديد.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاستقرار النقدي في الجزائر ومحدداته في الجزائر المتمثلة في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو الكتلة النقدية وأسعار الفائدة الحقيقية وأسعار البترول وأسعار سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، كما سيتم تقدير أثر محددات الاستقرار النقدي على معامل استقرار الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2025.

5.1 منهج الدراسة:

نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي عند عرض المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وعلى المنهج التحليلي ذلك عند تحليل البيانات المتعلقة بمعامل استقرار الدينار الجزائري وبيانات محدداته في الجزائر خلال فترة الدراسة، وكذلك عند تحليل نتائج النموذج القياسي الذي سنعتمد على النموذج الإحصائي لإنشائه في بداية الدراسة القياسية.

6.1 محاور الدراسة:

سنقوم بتقسيم دراستنا إلى ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستقرار النقدي

المحور الثاني: محددات الاستقرار النقدي

المحور الثالث: قياس وتحليل أثر محددات الاستقرار النقدي على معامل استقرار الدينار الجزائري خلال الفترة 1990-2025.

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للاستقرار النقدي

سنتناول في هذا المحور أهم المفاهيم المتعلقة بالاستقرار النقدي، ذلك مهم لفهم موضوع الدراسة.

الفرع الأول: ماهية الاستقرار النقدي

للإلمام بأهم المفاهيم الأساسية للاستقرار النقدي نستعرض ما يلي:

التعريف الأول للاستقرار النقدي: هو تلك المساواة بين معدل التغير في حجم الإنتاج $\Delta Y/Y$ ومعامل التغير في كمية النقود $\Delta M/M$،بمعنى لتحقيق الاستقرار النقدي حسب هذا التعريف يجب أن يكون: (قريصة، 1984، صفحة 255)

$$\Delta Y/Y=\Delta M/M$$

التعريف الثاني للاستقرار النقدي: يقصد به الاستقرار في المستوى العام للأسعار(القيمة الداخلية للعملة الوطنية)، واستقرار في سعر الصرف (القيمة الخارجية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية)، بالإضافة إلى توفر شروط أخرى كملائمة هيكل أسعار الفائدة مما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية وهذا ما يعتبر محرك رئيسي للنشاط الاقتصادي. (طوقان، 2005، صفحة 4)

الفرع الثاني: معايير تحقيق الاستقرار النقدي

لتحقيق الاستقرار النقدي يجب توفر مجموعة من المعايير نذكر منها: (المنعم، 2012، صفحة 8)

1- وجود توازن نسبي بين النفقات السلعية والنفقات النقدية؛

2- الرفع من فعالية الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع العام من طرف الجهاز المصرفي، حيث يجب أن يكون موجه للقطاعات الأكثر إنتاجية؛

3-ضرورة توجيه البنوك الخاصة نحو توسيع وتنمية الطاقات الإنتاجية في القطاع الخاص؛

4- التحكم في المعروض النقدي للسياسة النقدية؛ وضرورة استقرار الأسعار المحلية؛

6-المحافظة على سعر صرف للعملة الوطنية يتناسب مع الاحتياجات الاقتصادية؛

7-المحافظة على مستوى مناسب من القوى العاملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

الفرع الثالث: أدوات تحقيق الاستقرار النقدي

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية المسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية ليتحكم في حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، مجموعة من الأدوات الكمية والكيفية لتحقيق الاستقرار النقدي، كما تختلف الأدوات المعتمدة من بنك مركزي إلى آخر حسب الظروف الاقتصادية السائدة

في البلد كدرجة تطور الأسواق النقدية والمالية إضافة إلى النظم السياسية والهياكل الاقتصادية، وإلى اعتبارات أخرى كدرجة استقلالية البنك المركزي التي تكون غالبا ضعيفة في الدول النامية وللإشارة يمكن استعمال أكثر من أداة في آن واحد.

1-الأدوات الكمية: من بين الأدوات الكمية التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي:

1-1-اداة الاحتياط الإجباري: يقصد بالاحتياط الإجباري في إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة إذ لهذا الاحتياطي الإجباري أشكال عديدة منها الاحتياطي على الودائع بالعملة المحلية، احتياطي على الودائع بالعملة الأجنبية، وتختلف النسب حسب مستويات هذه الودائع أو القروض المقدمة وطبيعة آجالها. (محمود، 1996، صفحة 45)

1-2-أداة إعادة الخصم: هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي على إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية، ويمثل أيضا سعر الفائدة على القروض والسلف التي يقدمها للبنوك التجارية. (علي، 1998، صفحة 250)

1-3-أداة السوق المفتوحة: المقصود بها دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل زيادة أو تقليل الكتلة النقدية، إذ أن هذه الأخيرة تتم عن طريق شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات العمومية بصفة خاصة، أذون الخزانة وغيها من الأوراق التجارية في البنوك، وبالتالي بإمكان البنوك التجارية التوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع، ومن ثم يزداد المعروض النقدي، أما إذا كان الهدف هو التقليل من عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفروض أن يدفع المشترون مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي, وبالتالي تزداد مديونية البنوك التجارية لدى البنك المركزي وتقل احتياطاتها من النقود السائلة، وبالتالي تقل مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وخلق النقود، وبالتّالي يقل المعروض النقدي. (المطلب، 2003، صفحة 107)

2-الأدوات الكيفية: من بين الأدوات الكيفية التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي نجد:

2-1-سياسة تأطير القروض: السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية مما يجعلها ملزمة باحترامه, والهدف من هذا الإجراء التنظيمي هو إفساح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية لجلب المودعين والمقترضين. فتحديد حجم الائتمان تصبح عملية خلق النقود بطيئة إلى درجة قد يصبح فيها القسم السوقي الذي يكونه قطاع البنوك التجارية محدودا وثابتا. (حسينة، 2001، صفحة 27)

2-2-الإقناع الأدبي: حيث يقوم البنك المركزي بتوجيه إرشادات وتعليمات للبنوك التجارية بخصوص منح الائتمان، فهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها وبطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان. إذ يتوقف نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي. (قدي، 2003، صفحة 82)

2-3-النسب الدنيا للسيولة: يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسب دنيا؛ يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض من هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

للإشارة توجد أدوات أخرى تلجأ إليها البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار النقدي لاسيما في حالة الأزمات المالية تسمى بأدوات السياسة النقدية غير التقليدية والمتمثلة في:

1-أداة التيسير الكمي؛

2-أداة التيسير الائتماني؛

3-أداة معدلات الفائدة الصفرية؛

4-أداة معدلات الفائدة السالبة؛

5-أداة التوجيه المسبق.

المحور الثاني : محددات الاستقرار النقدي

في هذا المحور سنتطرق إلى أهم محددات الاستقرار النقدي والمتمثلة في:

الفرع الأول: الناتج المحلي الاجمالي

والمقصود به هو القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع أو الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة. (ناصف، 2007، صفحة 26)

فالناتج المحلي الاجمالي يعتبر مقياس نقدي، ويعطي وصف دقيق لكل الأنشطة الاقتصادية للدولة، كما أن له مفهوم جغرافي فهو يأخذ بعين الاعتبار كل ما ينتج داخل إقليم الدولة بغض النظر إذا كانوا من المواطنين المحليين أو الأجانب.

الفرع الثاني: الكتلة النقدية

يختلف عرض النقود من بلد إلى آخر وحسب مستوى نشاطه الاقتصادي، ولتسهيل عمليات إدارة النقود من طرف البنك المركزي قام الاقتصادي "ميلتون فريدمان" بتقسيم عرض النقود إلى مجاميع نقدية يتم تصنيفها حسب درجة سيولتها، وانتقل بذلك مفهوم عرض النقود من مفهوم ضيق إلى مفهوم أوسع، ومن بين هذه المجاميع النقدية نجد الكتلة النقدية.

1-تعريف الكتلة النقدية:"هي كمية النقود التي يتم تداولها في الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة تقدر عموما بالسنة الواحدة". (علي و امحمد، 2008، صفحة 35)

وحسب تقسيمات ميلتون فريدمان فإن الكتلة النقدية (M2) تتشكل من جميع مكونات المتاحات النقدية (M1) + أشباه النقود (الودائع لأجل والودائع الادخارية المودعة في البنوك).

حيث تتشكل المتاحات النقدية (M1) من مجموعة من الأدوات المالية شديدة السيولة التي يمكن استخدامها في أية لحظة لتسوية أية مبادلة، فهي تشمل النقود المركزية المتمثلة في الحسابات الدائنة للبنوك

التجارية لدى البنك المركزي، والنقود القانونية المتمثلة في النقود الورقية والمعدنية، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب الخاصة بالمتعاملين غير البنكيين في البنوك الابتدائية + الودائع في الحسابات الجارية.

2-المجمعات النقدية (عرض النقود)

تنصّ نظرية "ملتون فريدمان" على الحفاظ ولعدة سنوات على معدل نمو ثابت (من 3% إلى 5%)لعرض النقود، ويرى أيضا بأنّ كمية النقد هي المتغير المفضل لتحقيق الاستقرار النقدي والتوازن الاقتصادي، ويبين فريدمان ثلاث مزايا لمنهج التثبيت هي : (كمال، 1996، صفحة 95)

1-يحول دون أن يصبح عرض النقود مصدر لعدم الاستقرار؛

2-بزيادة عرض النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الاضطرابات الناجمة من مصادر أخرى عند حدها الأقصى؛

3-تحقيق معدل ثابت لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتا .

الفرع الثالث: معدلات الفائدة

وردت العديد من التعاريف عن أسعار الفائدة وذلك لاختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية إلا أن هذه الأخيرة توحدت في مضمون تعريف واحد.

1-تعريف سعر الفائدة: هو ذلك السعر الذي يدفعه المقترض مقابل استخدامه للأموال المقترضة لمدة زمنية متفق عليها مسبقا، وبالتالي يمثل التكلفة النقدية للاقتراض بالنسبة للمقترض وعائد أو هامش ربح بالنسبة للمقرض. (علي و نزار، 2014، صفحة 298)

كما أنه يعرف كذلك على أساس "أنه سعر استخدام الأموال، فهو نسبة مئوية من رأس المال، ويؤثر في القدرة الشرائية وعلى قرارات الاستهلاك في القطاعين العام والخاص". (حسين، 2017، صفحة 10)

2-تقسيمات معدلات الفائدة

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطوّرة و أبرزهاهي :

-**المعدلات الرئيسية** : وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك؛

-**معدلات السوق النقدية** : وهي المعدلات التي يتم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول(سندات الخزينة القابلة للتداول، شهادات الإيداع، أوراق الخزينة...الخ)؛

-**المعدلات المدينة** :وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

وتتأثر هذه المعدلات كلها بمعدل الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروض النقد المركزي.

الفرع الرابع: أسعار الصرف

يعتبر معدل صرف النقد مؤشر هام للأوضاع الاقتصادية لدولة ما، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرات الشرائية، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من اجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى، وقد يكون محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، وعندما يتخذ معدل الصرف كهدف وسيط فإنه يظهر العديد من

العيوب، لأن اسواق الصرف ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات، ومعدل الصرف يلعب دورا مهما في معرفة الإستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما، ولذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر صرف ملائم له نتائج ثقيلة . (ملاك، 2000، صفحة 205)

المحور الثالث: قياس وتحليل أثر محددات الاستقرار النقدي على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2025

سنقوم في هذا المحور بتقدير أثر محددات الاستقرار النقدي على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2025 ذلك باستخدام النموذج المناسب.

1-وصف متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: وهو معامل الاستقرار النقديحيث يقصد به نسبة الكتلة النقدية من الناتج الداخلي الخام، ويستند معامل الاستقرار النقدي إلى بعض تحليلات النظرية الكمية للنقود، وتم حسابه بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$CSM = \frac{\Delta M2/M2}{\Delta PIB/PIB}$$

عند حساب معامل الاستقرار وتكون النتيجة أكبر من الواحد صحيح فإن ذلك يدل على وجود تضخم، أما إذا كانت قيمة معامل الاستقرار النقدي أقل من الواحد صحيح فإن ذلك يشير إلى وجود حالة انكماش.

المتغيرات المستقلة:

-**معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي(PIBR)**:وهي نسبة نمو القيمة الحقيقية للسلع والخدمات المنتجة في الجزائر خلال كل سنة ومقدرة بالأسعار الثابتة ووحدة قياسها في النموذج هي النسبة المئوية.

-**القروض البنكية(CR)**: ويقصد به جميع القروض قصيرة، متوسطة وطويلة الآجال التي يمنحها القطاع المصرفي عن طريق البنوك التجارية لصالح المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنشطتها، تم استخدام معدل نمو هذه القروض المصرفية ووحدة قياسها هي النسبة المئوية.

-**الكتلة النقدية(M2)**: وهي مجموع وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد الرسمي خلال فترة زمنية معينة مقدرة بالسنة، حيث تم اعتماد وحدة قياسها بالنسبة نموها سنويا خلال فترة الدراسة.

-**سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار(TCH)**: في هذا الخصوص قمنا بأخذ إحصائيات قيمة واحد دولار مقابل عدد وحدات معينة من الدينار الجزائري، وبالتالي اعتمدنا على سعر الصرف غير المباشر.

-**أسعار الفائدة الحقيقية (IRR)**: هو سعر الفائدة الاسمي ناقص نسبة التضخم المتوقع، وهي أسعار الفائدة الحقيقية المطبقة على القروض المقدمة للاقتصاد من طرف البنوك والذي يتأثر بسعر إعادة الخصم المطبق من طرف البنك المركزي، ووحدة قياسها في النموذج هي النسبة المئوية.

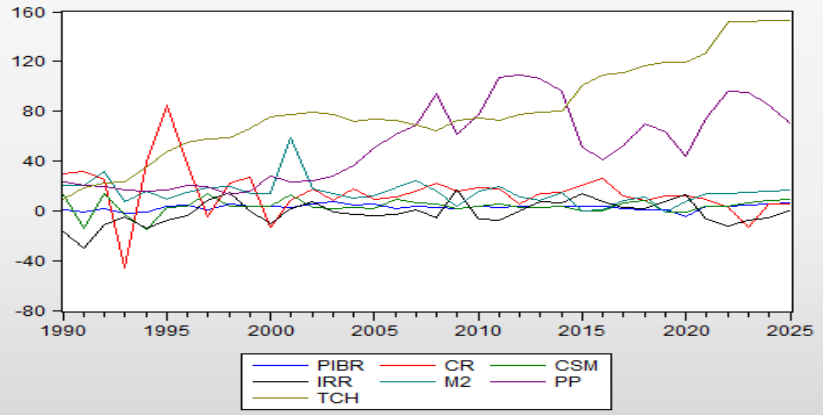
-**أسعار البترول (PP)**: ونقصد به معدل أسعار البترول السنوي والذي يؤثر بشكل مباشر على التوازنات المالية للاقتصاد الوطني، ووحدة قياسها في النموذج هي الدولار الأمريكي.

أما بالنسبة لمصدر البيانات فتم الاستعانة بقواعد بيانات: بنك الجزائر، البنك الدولي، منظمة الدول المصدرة للبترول، ومتغيرات أخرى تم حسابها من طرف الباحثين كمعدلات الفائدة الحقيقية ومعامل الاستقرار النقدي وذلك للفترة من 1990 إلى 2025 حيث تم اختيار هذه الفترة نظريا لأن الجزائر مرت بالعديد من الظروف والتقلبات الاقتصادية خلال هذه المدة، وإحصائيا للحصول على أكبر عدد ممكن من المشاهدات مما سيؤثر ايجابيا على مخرجات الدراسة التطبيقية.

2- صياغة النموذج: من خلال المنحنى البياني الموضح في الشكل 1نلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة في اتجاه واحد ومتجانسة، وبالتالي نقول أن النموذج يمكن صياغته بشكل خطي:

$$CSM=F(PIBR\ ;\ IRR\ ;CR\ ;M2\ ;PP\ ;TCH)$$

شكل 1: اتجاه وتجانس متغيرات الدراسة



المصدر: من مخرجات برنامج *Eviews*.

2- تحليل تطور متغيرات الدراسة

شكل 2:منحنيات بيانية توضح تطور متغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1990-2025



المصدر: من مخرجات *Eviews*

1/معامل الاستقرار النقدي (CSM): تشير معطيات منحنى معامل الاستقرار في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى عدم استقراره وثباته أحيانا كان الاقتصاد الوطني يعاني ضغوطا تضخمية وأحيانا أخرى انكماشية لاسيما في سنوات 1994/1993/1991 عانى من ضغوط انكماشية كبيرة حيث دخل الاقتصاد الوطني في مرحلة من إصلاحات جديدة أبرمتها الحكومة الجزائرية على شكل اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، تميزت بالتقشف كما عرف الاقتصاد الوطني نظام اقتصادي جديد وهو اقتصاد السوق والخوصصة...الخ، وفي باقي سنوات التسعينات عرف الاقتصاد الوطني ضغوط تضخمية نظرا للأزمة الأمنية والسياسية وانخفاض أسعار البترول الدولية مما أثر سلبا على نمو الناتج الداخلي الاجمالي، وفي سنوات ما بعد 2000 إلى غاية 2025 عرف الاقتصاد الوطني موجة أخرى من الضغوط التضخمية نظرا لنمو الكتلة النقدية في الاقتصاد مقابل ضعف الناتج الداخلي الاجمالي ذلك بسبب السياسة الانفاقية التي اعتمدتها الحكومة على شكل برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى سياسة التمويل غير التقليدي التي لجأت إليها الحكومة لتمويل عجز الميزانية وذلك كان آواخر سنة 2017 وبداية سنة 2018، لتختتم فترة الدراسة بدخول الاقتصاد الوطني في أزمة صحية والمعروفة بكوفيد 19 وإجراءات الحجر الصحي مما ساهم في ارتفاع معامل الاستقرار مما جعل الحكومة تستجيب برفع الأجور بنسبة 100% آفاق سنة 2027 ذلك لحماية القدرة الشرائية للمواطن الجزائري.

2/القروض المصرفية (CR): نلاحظ أن القروض المصرفية في بداية التسعينات قد عرفت نموا ملحوظا قدر بـ 39% في سنة 1994 نتيجة الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، كما قام بنك الجزائر باستخدام أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية منها عمليات في السوق النقدية، وقام بإدخال نظام الاحتياطات الإجبارية، مما ساهم في الرفع من حصة السوق مابين البنوك في إعادة تمويل البنوك، واستمر الارتفاع في حجم القروض المصرفية بنسب متفاوتة إلى غاية سنة 1997 ليعرف انخفاض تدريجي نتيجة انخفاض أسعار البترول مما أثر على مداخيل الدولة، وفي بداية سنة 2000إلى غاية سنة2020 عرفت القروض المصرفية تزايد واستقرار في نموها نظرا للراحة المالية التي مر بها الاقتصاد الوطني مما أثر ايجابيا على السيولة البنكية، لكن في سنة 2021 نتيجة للحجر الصحي وانخفاض مداخيل الجباية البترولية التي عرفتها الجزائر منذ أواخر سنة 2019 سجلت القروض البنكية تراجع بـ14% ولمعالجة ذلك قام بنك الجزائر بخفض معدل الاحتياطات الإجبارية من 6% إلى 2% وذلك بداية من فيفري 2021 مما حسن من نمو القروض المصرفية إلى غاية نهاية فترة الدراسة.

3/ معدلات الفائدة الحقيقية (IRR): سجلت معدلات الفائدة الحقيقية قيم منخفضة في بداية فترة الدراسة نظرا لتأثرها بالضغوط التضخمية لترتفع فيما بعد بشكل متواصل إلى غاية سنة 2000، ثم في باقي سنوات فترة الدراسة عرفت استقرار نسبي لأن سعر بنك الجزائر قليل التغيير وبالتالي اكبر مؤثر على قيم معدلات الفائدة الحقيقية هي معدلات التضخم.

4/ **الناتج الداخلي الخام الحقيقي(PIBR):** عرف الناتج الداخلي الخام معدلات نمو مستقرة وملحوظة خلال فترة الدراسة حيث تضاعف الناتج الداخلي للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

خلال التسعينات كانت معدلات النمو محتشمة وفي فترات سالبة نظرا للأزمة الأمنية وانخفاض أسعار البترول، لكن مع بداية سنة 2000 إلى غاية 2020 كانت معدلات النمو في حالة ثبات تصاعدي نظرا للبحبوحة

المالية التي عاشها الاقتصاد الوطني مما سمح للحكومة ببرمجة برامج تنموية تحفيزية للنمو الاقتصادي، لكن في سنة 2019 عرف الناتج الداخلي الاجمالي معدلات جد ضعيفة 1% نتيجة للأزمة الصحية والحجر الصحي وتداعياتها لكن بداية من سنة 2021 إلى غاية فترة نهاية الدراسة استمرت المعدلات في الارتفاع.

5/الكتلة النقدية (M2): سجلت معدلات نمو الكتلة النقدية ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة حيث تضاعفت الكتلة النقدية في الجزائر بحوالي 60 مرة خلال فترة الدراسة.

تأثرت معدلات نمو الكتلة النقدية بالحالة المالية التي يعيشها الاقتصاد الوطني وبمداخيل الجباية البترولية، حيث كانت معدلات نموها محتشمة خلال التسعينات ماعدا سنوات إبرام الاتفاقيات مع الصندوق النقد الدولي نظرا لتطبيق بنك الجزائر لسياسة نقدية تقييدية والحكومة لسياسة مالية تقشفية، لتعرف ارتفاع ملحوظا ومستمرا خلال فترة سنة 2000 إلى غاية 2025 حيث في سنة 2001 عرفت ارتفاع بنسبة 51% ويعد أكبر ارتفاع خلال فترة الدراسة نظرا للسياسة النقدية التوسعية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية.

6/ أسعار الصرف (TCH): منذ سنوات التسعينات ومنذ اتفاقية الحكومة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي التي تقضي في إحدى شروطها على ضرورة تخفيض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، واستمر تخفيض العملة الجزائرية إلى غاية فترة نهاية الدراسة، حيث اعتمد بنك الجزائر على نظام سعر الصرف المدار منذ بداية التسعينات وفي كل مرة يقوم بتخفيض قيمة العملة الوطنية وإن تعددت الأهداف منها لتخفيض قيمة الدين العام الداخلي أو لتحفيز وتعزيز من تنافسية صادرات الجزائرية من المنتجات المحلية.

6/أسعر البترول: خلال فترة التسعينات سجلت أسعار البترول مستويات منخفضة إلى غاية أحداث 11 سبتمبر بالولايات المتحدة الأمريكية بدأت الأسعار في الارتفاع لكن أكبر ارتفاع كان سنة 2003 نتيجة الغزو الأمريكي وحلفائها على العراق الذي يعتبر أحد أهم المنتجين للبترول في العالم، لتعرف انخفاض نتيجة الأزمة المالية 2008 وترتفع بعدها في سنة 2009 وتنخفض في سنة 2014 نتيجة تباطئ الطلب العالمي ودخول النفط الصخري الأمريكي إلى السوق حيث تحولت من مستورد إلى منتج وتراجعت وارداتها مما سجل فجوة عرض في السوق، لكن بعد ذلك عرفت ارتفاع طفيف إلى غاية ظهور الأزمة الصحية آواخر سنة 2019 وسنة 2020 لترتفع بعدها ارتفاعا إلى غاية نهاية فترة الدراسة.

4-مصفوفة الارتباط:

الجدول 1: يوضح مصفوفة ارتباط متغيرات الدراسة

	CSM	CR	IRR	M2	PIBR	TCH	PP
CSM	1.000000	-0.156709	0.186227	0.406436	0.298419	0.177152	0.167489
CR	-0.156709	1.000000	-0.125600	0.010435	0.104851	-0.293504	-0.229521
IRR	0.186227	-0.125600	1.000000	-0.295105	0.096738	0.312134	0.076525
M2	0.406436	0.010435	-0.295105	1.000000	0.095526	-0.244655	-0.186828
PIBR	0.298419	0.104851	0.096738	0.095526	1.000000	0.208410	0.155651
TCH	0.177152	-0.293504	0.312134	-0.244655	0.208410	1.000000	0.561973
PP	0.167489	-0.229521	0.076525	-0.186828	0.155651	0.561973	1.000000

المصدر: *من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews*

نلاحظ من خلال المصفوفة أن معامل الاستقرار النقدي مرتبط بنسبة 15.67% مع القروض المصرفية وبنسبة 18.62% مع معدلات الفائدة الحقيقية، وأكبر نسبة ارتباط لهذا المتغير كانت مع معدلات نمو الكتلة النقدية بنسبة 40.46%، وثاني نسبة كانت مع معدلات نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 29.84%، أما بالنسبة لارتباط معامل الاستقرار مع سعر الصرف و أسعار البترول فتقدر بـ 17.71 % و 16.74% على التوالي.

5-دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الجدول2: يوضح اختبار(PP) لاختبار إستقرارية السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)								
At Level								
		CSM	CR	IRR	M2	PIBR	PP	TCH
With Constant	t-Statistic	-6.9038	-5.0310	-3.5227	-4.7855	-4.0032	-1.5222	-0.6071
	Prob.	0.0000	0.0002	0.0132	0.0005	0.0039	0.5108	0.8564
		***	***	**	***	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.0478	-9.2923	-3.5854	-5.1772	-4.0222	-2.2973	-1.6426
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0458	0.0009	0.0170	0.4244	0.7550
		***	***	**	***	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.3891	-3.6124	-3.6034	-2.2949	-2.0454	-0.2586	2.6740
	Prob.	0.0000	0.0007	0.0007	0.0229	0.0407	0.5857	0.9975
		***	***	***	**	**	n0	n0
At First Difference								
		d(CSM)	d(CR)	d(IRR)	d(M2)	d(PIBR)	d(PP)	d(TCH)
With Constant	t-Statistic	-21.4303	-14.2100	-10.2611	-24.5270	-10.7601	-5.1204	-4.6941
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0002	0.0006
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-21.4737	-13.8127	-13.2948	-25.3760	-11.2519	-5.0551	-4.6269
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0013	0.0040
		***	***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-20.7757	-13.7826	-8.8985	-23.6380	-10.5594	-5.0023	-3.7263
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0005
		***	***	***	***	***	***	***
Notes : (*) Significant at the 10% ; (**) Significant at the 5% ; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant								

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ Eviews*

الجدول 3: يوضح نتائج اختبار(ADF) إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)								
At Level								
		CSM	CR	IRR	M2	PIBR	PP	TCH
With Constant	t-Statistic	-6.9038	-3.2934	-3.7088	-4.7899	-4.0299	-1.5651	-0.5601
	Prob.	0.0000	0.0234	0.0083	0.0004	0.0036	0.4894	0.8669
		***	**	***	***	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.1294	-5.2846	-3.7736	-5.1971	-3.9800	-2.1613	-1.4668
	Prob.	0.0000	0.0007	0.0302	0.0009	0.0188	0.4953	0.8220
		***	***	**	***	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2507	-2.0616	-3.7723	-2.2949	-1.2056	-0.3629	3.0146
	Prob.	0.0000	0.0393	0.0004	0.0229	0.2042	0.5466	0.9990
		***	**	***	**	n0	n0	n0
At First Difference								
		d(CSM)	d(CR)	d(IRR)	d(M2)	d(PIBR)	d(PP)	d(TCH)
With Constant	t-Statistic	-5.1109	-8.8998	-5.1813	-6.8576	-9.4509	-5.0076	-4.6713
	Prob.	0.0002	0.0000	0.0002	0.0000	0.0000	0.0003	0.0007
		***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.0102	-8.7507	-5.3109	-6.8254	-9.3275	-4.9323	-4.6032
	Prob.	0.0016	0.0000	0.0008	0.0000	0.0000	0.0018	0.0042
		***	***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.1472	-9.0034	-5.2487	-6.9570	-9.5567	-5.0488	-3.7880
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0004
		***	***	***	***	***	***	***
Notes : (*) Significant at the 10% ; (**) Significant at the 5% ; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant								

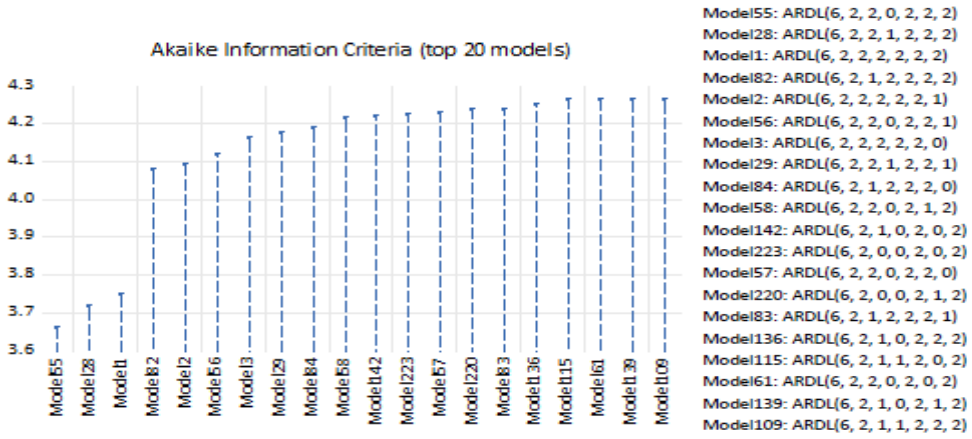
المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الـ Eviews*

تشير نتائج الاختبارين الخاصين باستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أن السلاسل الزمنية لمتغيرات معامل الاستقرار (CSM) ومتغير القروض المصرفية (CR) ومعدلات الفائدة الحقيقية (IRR) والكتلة النقدية (M2) مستقرة عند المستوى بينما السلاسل الزمنية لمتغيرات الناتج الداخلي الخام الحقيقي (PIBR) ومتغير سعر الصرف (TCH) وأسعار البترول (PP) فهي مستقرة عند الفرق الأول. والاختلاف الوحيد بين الاختبارين كان بخصوص سلسلة الـ (PIBR) حيث يشير اختبار (Philips-Perron) أنه مستقرة عند المستوى بينما إختبار الـ (Dickey-Fuller) يشير إلى أنها مستقرة عند الفرق الأول.

بما أن جميع سلاسل متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى I(0) أو الفرق الأول I(1) فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

6-تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج

الشكل 3: يوضح نتائج معيار Akaike لتحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج



المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات الEviews*

حسب ما تشير إليه نتائج معيار Akaike فإن نموذج **(6, 2, 2, 0, 2, 2, 2)**ARDL هو أفضل نموذج نعتمد عليه عند تقدير متغيرات الدراسة.

7-تقدير نموذج**ARDL(6, 2, 2, 0, 2, 2, 2)**

الجدول4 : يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL(6, 2, 2, 0, 2, 2, 2)

Dependent Variable: CSM
Method: ARDL
Selected Model: ARDL (6, 2, 2, 0, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CSM(-1)	-0.086735	0.157112	-0.552060	0.5981
CSM(-2)	0.259961	0.164881	1.576664	0.1589
CSM(-3)	0.198943	0.156388	1.272116	0.2440
CSM(-4)	-0.345952	0.112944	-3.063049	0.0182
CSM(-5)	0.212281	0.100337	2.115671	0.0722
CSM(-6)	-0.283145	0.090532	-3.127567	0.0167
CR	0.318432	0.109082	2.919216	0.0224
CR(-1)	0.264995	0.069844	3.794075	0.0068
CR(-2)	0.140450	0.046092	3.047141	0.0187
IRR	0.037777	0.132673	0.284739	0.7841
IRR(-1)	0.384818	0.159624	2.410769	0.0467
IRR(-2)	-0.214197	0.083799	-2.556097	0.0378
M2	0.593052	0.092880	6.385125	0.0004
PIBR	0.222906	0.240235	0.927868	0.3844
PIBR(-1)	0.710679	0.258277	2.751615	0.0284
PIBR(-2)	1.465212	0.385642	3.799411	0.0067
PP	0.110094	0.062105	1.772697	0.1196
PP(-1)	0.128806	0.100649	1.279756	0.2414
PP(-2)	-0.185743	0.075592	-2.457163	0.0436
TCH	0.399515	0.146099	2.734555	0.0291
TCH(-1)	-0.313746	0.133682	-2.346957	0.0513
TCH(-2)	0.130855	0.059515	2.198691	0.0639
C	-44.84812	11.17048	-4.014878	0.0051

R-squared	0.962094	F-statistic	8.075772
Adjusted R-squared	0.842961	Prob (F-statistic)	0.004311
		Durbin-Watson stat	2.756787

المصدر: *من مخرجات برنامج الEviews*

تحليل النتائج

تشير القدرة التفسيرية للنموذج إلى 96.20 % وهذا يعني أن أكثر من 96 % من معامل الاستقرار تفسره متغيرات المستقرة المستخدمة في نموذج الدراسة، كما تشير القيمة المعنوية لفيشر عند مستوى معنوي 1% والمقدرة بـ 8.07إلى المعنوية الكلية للنموذج فهي أكبر من فيشر الجدولية.

أثر القروض المصرفية على معامل الاستقرار معنوي عند مستوى 5% وعند كل ارتفاع في القروض المصرفية بـ 1 %يؤثر ايجابيا على معامل الاستقرار النقدي في فترة الإبطاء الأولى بـ0.26 % وفي فترة الإبطاء الثانية بـ 0.14%.

تؤثر معدلات الفائدة الحقيقية بشكل معنوى عند مستوى معنوية 5 % على معامل الاستقرار النقدي حيث عند كل ارتفاع بـ 1% تساهم في ارتفاع معامل الاستقرار النقدي في فترة الإبطاء الأولى بـ 0.38% لينعكس الأثر في فترة الإبطاء الثانية بـ -0.21%.

تؤثر معدلات نمو الكتلة النقدية معنويا عند 1% بـ 0.59% على معامل الاستقرار النقدي.

يؤثر الناتج المحلي الخام الحقيقي ايجابيا على معامل الاستقرار النقدي وبأثر معنوي عند 5% حيث كل 1 % من نمو في معدلات الناتج الداخلي الخام الحقيقي يساهم في ارتفاع معامل الاستقرار بـ 0.71% في فترة الإبطاء الأولى وبـ 1.46% في فترة الإبطاء الثانية.

تؤثر أسعار البترول عكسيا ومعنويا على معامل الاستقرار النقدي في فترة الإبطاء الثانية وذلك ب - 0.18 % عند كل تغير ب 1 % في أسعار البترول بينما في فترة الإبطاء الأولى فالنتيجة تشير إلى عدم معنويتها

أثر سعر الصرف يؤثر معنويا عند 10% على معامل الاستقرار النقدي وعند كل تغير في سعر صرف الدينار الجزائري ب 1% سيؤثر ذلك على الاستقرار النقدي بـ -0.31 % في فترة الإبطاء الأولى، وبـ0.13% في فترة الابطاء الثانية.

8- اختبارات تشخيص النموذج

الجدول5: اختبارات تشخيص النموذج

القيمة الاحتمالية	الاختبار	فرضيات الاختبار
4.59 (0.07)	Breusch-Godfrey	Autocorrélation
0.43 (0.33)	Breusch-Pagan-Godfrey	Heteroskedasticité
0.43 (0.81)	Jarque Bera	Normalité
0.09 (0.77)	Ramsey RESET	Spécification

المصدر: *من مخرجات برنامج الEviews*

- يشير اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque-Bera أن البواقي تتبع توزيع طبيعي لأن القيمة الاحتمالية 0.81 أكبر من معنوية 5%.**الجدول 5.**

-يشير اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticité لـBreusch-Pagan-Godfreyإلى ثبات التباين لأن القيمة الاحتمالية 0.33 أكبر من مستوى معنوية 5%

-يشير اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء لأن القيمة الاحتمالية 0.07 أكبر من مستوى معنوية 5%

كما أن معامل الارتباط الذي وجدناه عند تقدير النموذج 96.20 % أكبر من جميع معاملات مصفوفة الارتباط وبالتالي لا وجود لارتباط خطي ما بين المتغيرات، وفي الأخير نقول أن النموذج يخلو من المشاكل القياسية.

8-اختبار التكامل المشترك للحدود (Bound Test)

الجدول6: يوضح نتائج تقدير نموذج ARDL(6, 2, 2, 0, 2, 2, 2)

Variables المتغيرات	csm, cr, irr, m2, pibr, pp, tch	
F statistique	10.75	
القيم الحرجة		
المعنوية	الحد الادنى	الحد الاعلى
10%	1.99	2.94
5%	2.27	3.28
2.5%	2.55	3.61
1%	2.88	3.99

المصدر: *من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews*

تشير نتائج الجدول 6 إلى أن قيمة فيشر 10.75 أكبر من قيم الحد الأعلى وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ما بين المتغيرات الاقتصادية.

9-تقدير نموذج تصحيح الخطأ في نموذج الـARDL والعلاقة قصير الأجل

الجدول الموالي يوضح النتائج المتحصل عليها

الجدول 7: يوضح نتائج تقدير النموذج القصير الأجل

Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.
D(CSM(-1))	-0.042088	-0.616804	0.5569
D(CSM(-2))	0.217874	3.393712	0.0115
D(CSM(-3))	0.416817	5.560188	0.0009
D(CSM(-4))	0.070865	1.356352	0.2171
D(CSM(-5))	0.283145	6.314477	0.0004
D(CR)	0.318432	9.403761	0.0000
D(CR(-1))	-0.140450	-10.16817	0.0000
D(IRR)	0.037777	0.613285	0.5591
D(IRR(-1))	0.214197	5.096863	0.0014
D(PIBR)	0.222906	1.705844	0.1318
D(PIBR(-1))	-1.465212	-9.069650	0.0000
D(PP)	0.110094	3.978485	0.0053

D(PP(-1))	0.185743	5.801623	0.0007
D(TCH)	0.399515	7.451884	0.0001
D(TCH(-1))	-0.130855	-3.835302	0.0064
CointEq(-1)*	-1.044648	-13.11625	0.0000

المصدر: *من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews*

من خلال الجدول 7 نلاحظ أن معلمة تصحيح الخطأ CointEq(-1)* سالبة ومعنوية وهذا يوضح قوة العلاقة طويلة الأجل، حيث يتم تصحيح (104.46%) من الانحرافات الطويلة الأجل في الأجل القصير خلال نفس السنة، بمعنى عند تسجيل نسبة 104% من انحرافات معامل الاستقرار النقدي يمكن تصحيحها والعودة إلى التوازن خلال (104/1)=95.72 بمعنى خلال 9 أشهر وخمسة أيام تقريبا.

كما نلاحظ أن القروض المصرفية معنوية عند 1% وتؤثر سلبا على معامل الاستقرار النقدي حيث ارتفاع 1% من القروض يساهم في تخفيض معامل الاستقرار بـ -0.14% وهذا يدل على أن القروض المصرفية لا تزيد من العرض النقدي في الأجل القصير وإنما تحفز الإنتاج الاقتصادي.

تؤثر معدلات الفائدة الحقيقية ايجابيا وبأثر معنوي على معامل الاستقرار النقدي وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة بـ1% سيزيد من الضغوط التضخمية بنسبة 0.21%، وهذا عكس النظرية الاقتصادية وبالتالي فإن معدلات الفائدة الحقيقية لا تخفض من الضغوطات التضخمية في الأجل القصير في الجزائر.

أثر معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي سلبي ومعنوي على معامل الاستقرار النقدي حيث ارتفاع معدلات النمو للناتج بـ 1% سيخفض من معامل الاستقرار والضغوط التضخمية بنسبة -1.46 % حيث ارتفاع الناتج الداخلي الحقيقي ساهم في التخفيف من الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار النقدي وامتصاص فائض المعروض النقدي.

أثر أسعار المحروقات على الاستقرار النقدي معنوي وموجب حيث ارتفاع الأسعار بـ1% سيساهم في ارتفاع معامل الاستقرار النقدي في الجزائر في الأجل القصير بنسبة 0.18% وبالتالي هذا يدل على أن ارتفاع أسعار البترول تساهم في الرفع من حجم المعروض النقدي في الاقتصاد الوطني ومع ضعف مرونة الإنتاج الوطني سيساهم ذلك في ارتفاع الضغوط التضخمية وارتفاع معامل الاستقرار النقدي.

أثر سعر الصرف على معامل الاستقرار سلبي ومعنوي فارتفاع سعر الصرف بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض معامل الاستقرار النقدي بـ0.13%، حيث انخفاض قيمة العملة المحلية سيساهم في تحفيز وتعزيز تنافسية الصادرات المحلية نحو الخارج مما يؤثر ايجابيا على الإنتاج الوطني وبالتالي تخفيض الضغوط التضخمية.

10-تقدير النموذج في الأجل الطويل

الجدول 8 : يوضح نتائج تقدير النموذج طويل الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CR	0.692939	0.405481	1.708933	0.1312
IRR	0.199490	0.165183	1.207693	0.2664
M2	0.567706	0.265403	2.139034	0.0697
PIBR	2.296274	1.143252	2.008545	0.0845

PP	0.050885	0.025348	2.007446	0.0847
TCH	0.207366	0.114097	1.817459	0.1120
C	-42.93134	24.62189	-1.743625	0.1247

EC = CSM - (0.6929*CR + 0.1995*IRR + 0.5677*M2 + 2.2963*PIBR + 0.0509*PP + 0.2074*TCH - 42.9313)

المصدر: *من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الEviews*

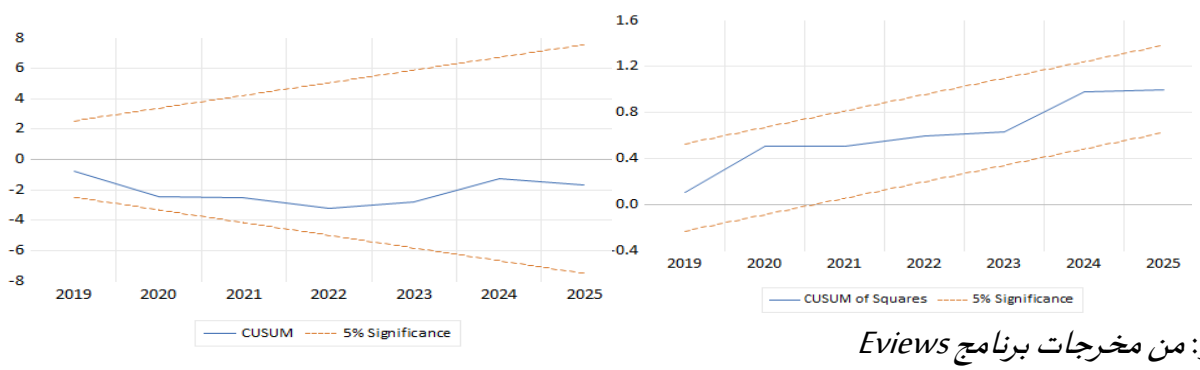
-نلاحظ أن متغير الكتلة النقدية تؤثر ايجابيا ومعنويا على معامل الاستقرار النقدي حيث ارتفاع الكتلة النقدية ب 1% سيساهم في ارتفاع الضغوط التضخمية بنسبة 0.56% وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأن ارتفاع المعروض النقدي دون امتصاصه من طرف الجهاز الإنتاجي سيساهم بالضرورة ارتفاع معامل الاستقرار النقدي.

-الناتج الداخلي الخام يؤثر ايجابيا ومعنويا على معامل الاستقرار في الأجل الطويل عكس الأجل القصير حيث ارتفاع الناتج الداخلي الخام الحقيقي بـ 1% سيرفع من معامل الاستقرار النقدي بـ 2.29% وهي نسبة مرتفعة وهذا يمكن تفسيره أن الناتج الداخلي الخام الحقيقي مصدره من عائدات جباية المحروقات، وبالتالي كلما كانت العائدات كبيرة كان حجم الإنفاق الحكومي مرتفع لتمويل مشاريع التنمية والرفع من الأجور وارتفاع الاستهلاك حيث كانت برامج الإنعاش الاقتصادي تستهدف زيادة الطلب الكلي وتم تلبية ذلك بارتفاع حجم الواردات نظرا لضعف العرض الإنتاجي المحلي، وبالتالي ساهم ذلك في ارتفاع الضغوط التضخمية. وبالتالي لا يكفي فقط الرفع من حجم الناتج المحلي الخام لتحقيق الاستقرار النقدي وإنما يجب تنويعه حتى يكون من مصادر إنتاجية فعلية حقيقية زراعية صناعية خدماتية وليست ريعية.

-تؤثر أسعار البترول ايجابيا ومعنويا في الأجل الطويل على معامل الاستقرار النقدي حيث ارتفاعها ب1% سيساهم في ارتفاع معامل الاستقرار النقدي بـ 0.05 % وذلك يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيثارتفاع اسعار المحروقات يساهم في ارتفاع المداخيل البترولية لخزينة الدولة وبالتالي ارتفاع المعروض النقدي مقابل جهاز انتاجي غير مرن مما يساهم في ارتفاع معدلات التضخم.

11-اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج(CUSUM & CUSUM of Squares)

الشكل 4:اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج(CUSUM & CUSUM of Squares)



المصدر: *من مخرجات برنامج Eviews*

نلاحظ أن معامل تقدير نموذج الدراسة في استقرار هيكلي لأن المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقيCUSUM of Squares عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها:

-كل محددات الاستقرار النقدي تؤثر معنويا على معامل الاستقرار النقدي في الجزائر في الأجل القصير خلال فترة الدراسة وتوافق ما ورد في النظريات الاقتصادية.

-تصحيح الانحرافات في معامل الاستقرار النقدي في الجزائر يستغرق حوالي 9 أشهر.

-في الأجل الطويل ليست كل محددات الاستقرار النقدي تؤثر على معامل الاستقرار النقدي، وإنما تؤثر عليه الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام الحقيقي الذي يعتبر أكبر مؤثر بالإضافة إلى تغيرات أسعار البترول خلال فترة الدراسة.

–من خلال تقدير النموذج في الأجل الطويل نستنتج أنه لا يكفي فقط الرفع من حجم الناتج المحلي الخام لتحقيق الاستقرار النقدي، وإنما يجب تنويعه حتى يكون من مصادر إنتاجية فعلية حقيقية زراعية صناعية خدماتية وليست ريعية، غير ذلك تبقى قيمة الدينار الجزائري تعاني من إختلالات مستمرة.

قائمة المراجع:

المطلب, ع. ا .(2003) .*السياست الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)*.القاهرة: مجموعة النيل العربية.

المنعم, ه. ع .(2012) .*أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين، ملامح وسياسات الاستقرار*.صندوق النقد العربي.

حسين, ن. ق .(2017) .*قياس العلاقة بين أسعار الفائدة والمتغيرات الكلية، دراسة لتجربتي مصر واليابان مع اشارة خاصة للعراق*، .العراق: جامعة كربلاء.

حسينة, ش .(2001) .*أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية*.المدية.

طوقان, أ ,2005) .جويليا 02-03 .(دور البنوك المركزية في ارساء السياسة النقدية .*مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العربية والعالمية*.4 .p ,

علي, ب. ب& .,امحمد, م. ا .(2008) .*دليلك في الاقتصاد*.الجزائر: دار الخلدونية.

علي, ع. ا& .,نزار, ا .(2014) .*النقود والمصارف والأسواق المالية*.الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

علي, ك .(1998) .*اقتصاديات المال والسياستين النقدية والمالية*.دمشق: منشورات دار الحسين.

قدي, ع. ا .(2003) .*مدخل إلى السياسات الاقتصادية، دراسة تحليلية تقييمية*.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

قريصة, ص. ت .(1984) .*النقود والبنوك*.مصر: دار النهضة العربية.

كمال, ي .(1996) .*السياسة النقدية المصرفية الاسلامية*.مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

محمود, ح .(1996) .*النظريات والسياسة النقدية*.الجزائر: دار الملكية للطباعة والاعلام والنشر والتوزيع.

ملاك, و .(2000) .*النقود والسياسات النقدية الداخلية، قضايا نقدية ومالية*.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ناصف, إ. ع .(2007) .*مبادئ الاقتصاد الكلي*.الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.